الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
الأمانة العامة

رقم المحضر: ٦٧
رقم القـــرار: ١٨
ســنـــــــة: ٢٠٢٤

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المُنعقدة في: السراي الكبير **يوم:** الاربعاء **الواقع في:** ٢٠٢٤/٠٢/٢٨

الموضـوع: طلب وزارة الداخلية والبلديات الموافقة على تطويع ٨٠٠ عنصراً في قوى الأمن الداخلي.

المستنـدات: – القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠١٩) لا سيما المادة ٨٠ منه.
– كتاب وزارة المالية رقم ٢٣٣/ص١ تاريخ ٢٠٢٤/٢/٧.
– كتاب وزارة الداخلية والبلديات رقم ١٧٤٥٦ تاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢١ ومرفقاته.

إطّلع مجلس الوزراء على الموضوع والمُستندات المذكورة أعلاه،

وقد تبيّن منها أنّ قوى الأمن الداخلي تقوم بمهام هائلة متعددة أولتها إياها القوانين، وهي تعمل على التصدي لها وتحمّل مسؤولياتها بهذا الشأن، رغم جميع الظروف المحيطة بعملها، سواء لناحية تطور أنماط الجريمة، أو تفشي ظاهرة التعديات على الأملاك العامة والخاصة وإقلاق الراحة، وتكاثر حالات المظاهرات والاعتصامات، إضافة إلى ما خلّفه النزوح السوري من تداعيات أمنية واجتماعية، وهذا كلّه يستوجب وجود العديد الكافي من العناصر لمواجهة جميع هذه الحالات بما يحمي الأمن والسلم ويحفظ حقوق الناس وحرياتهم في آن معا، كل ذلك في ظل ظروف اقتصادية ومعيشية صعبة بسبب انهيار العملة الوطنية وما رافقه من ارتفاع في الأسعار وعدم استقرار الصرف وانعكاسه السلبي على موازنة قوى الأمن الداخلي ما انعكس سلباً على التقديمات الصحية والاجتماعية وتدني قيمة المعاشات الشهرية وتعويضات نهاية الخدمة لعناصر قوى الأمن الداخلي،

وتبيّن أنّ قوى الأمن الداخلي تعاني حالياً من نقص حاد في عديدها لأسباب عدة يمكن إيجازها بما يلي: وقف التطويع، مزايلة السلك لأسباب قانونية حيث بلغ عدد الذين زايلوا الخدمة لأسباب قانونية منذ ٢٠١٧/١/٩ /٥٣٣٨/ عنصراً، حالات الفرار حيث وصل عدد الفارين من الخدمة منذ بداية الأزمة الاقتصادية في ٢٠١٩/١٠/١٧ ولغاية ٢٠٢٣/١٢/١٥ /١١٠٧/ عنصراً،

وتبيّن أنّ النقص المستمر في عديد عناصر قوى الأمن الداخلي، بات يفرض إرباكاً على عمل هذه القوى وقدرتها على القيام بالمهام المفروضة عليها قانوناً ومواجهة التحديات الناتجة عنها، ما يقود إلى وجوب المبادرة إلى

رقم المحضر: ٦٧

رقم القـــرار: ١٨

تاريخ القرار: ٢٠٢٤/٠٢/٢٨

ملء النقص الحاصل في العديد، وذلك من خلال تطويع عناصر جديدة مؤهلة للمساعدة في تلبية المهام المطلوبة، مبادرة لا يُمكن أن تكون إلا وليدة الحاجة إلى مواجهة التحديات والقيام بالأعباء والمهام الملقاة على عاتق قوى الأمن الداخلي، واستجابة للإرادة الوطنية الصادقة الداعية إلى المحافظة على الأمن والسلم ومكافحة الجريمة، وحماية الحقوق والحريات في ظلّ الأوضاع الصعبة التي يعيشها لبنان على كافة المستويات،

وتبيَّن أنّه بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٧ أبدت وزارة المالية أنّ المادة ٨٠ من قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠١٩ نصّت على ما يلي: "توقّف جميع حالات التوظيف والتعاقد الجديد في الإدارات والمؤسسات العامة بما فيها القطاع التعليمي والعسكري والأمني بمختلف تسمياته واختصاصاته تحت التسميات كافة: تعاقد، مياوم، شراء خدمات، (باستثناء الإنفاق ضمن حدود الاعتمادات المخصصة لكل إدارة والعقود التي تجدّد سنوياً) أو ما شابه في القطاع العام بما فيها عملية التطويع بدل المحالين على التقاعد.." وبالتالي، فإنّ الوزارة ترى عدم الموافقة على الطلب،

لذلك، فإن وزارة الداخلية والبلديات تعرض الموضوع على مجلس الوزراء مقترحة الموافقة على تطويع ٨٠٠ عنصراً في قوى الأمن الداخلي (بصفة فرد متمرن) يتمّ إختيارهم من بين الأشخاص الذين تقدّموا بطلبات تطوّع إلى قوى الأمن الداخلي وخضعوا لفحص الصحة العامة والرياضة البدنية والإختبار الخطي، والذين لا يزالون يستوفون الشروط والراغبون منهم.

رقم المحضر: ٦٧

رقم القـــرار: ١٨

تاريخ القرار: ٢٠٢٤/٠٢/٢٨

بنـــاءً عليـــه،

وبعـــد المُداولـــة،

قرر المجلس الموافقة على طلب وزارة الداخلية والبلديات تطويع ٨٠٠ عنصر قوى أمن داخلي، على أن تُعطى الأفضلية في عملية التطويع للذين سبقوا وتقدّموا بطلبات الإنتساب وأُجريت لهم الإختبارات المطلوبة في العام ٢٠١٨ و٢٠١٩ ولا يزالون يستوفون الشروط .

القاضي محمود مكيّه

أمين عـام مجلس الـوزراء

يُبلّغ لجانب كلّ من:

- السادة الوزراء
- وزارة الداخلية والبلديات
- وزارة المالية
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات